



وزارة التعليم العالي
المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة
منشأ بالقرار الوزاري (1009) لسنة (2012)

مشروع تخرج رقم (9)

موضوع البحث

تطوير نظام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية الائتمان بالبنوك المصرية بالتطبيق على المعهد العالي للعلوم الادارية بالمنزلة

تحت إشراف

أ. د/ وائل عبد القادر عوض

استاذ ورئيس قسم الرياضيات وعلوم الحاسب الألى
كلية العلوم جامعه بورسعيد



وزارة التعليم العالي
المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة
منشأً بالقرار الوزاري (1009) لسنة (2012)

مشروع تخرج رقم (9)

موضوع البحث

تطوير نظام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية الائتمان بالبنوك المصرية بالتطبيق على المعهد العالي للعلوم الادارية بالمنزلة

تحت إشراف

أ. د/ وائل عبد القادر عوض

استاذ ورئيس قسم الرياضيات وعلوم الحاسب الألى

كلية العلوم جامعه بورسعيد

أ / محمد وهيب

و

م/ أحمد زكريا الشريف

مدير قسم تكنولوجيا المعلومات بالمعهد

الأشراف المساعد على المشروع .

العام الجامعي 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وقل رب زدني علما"

صدق الله العظيم

تحية عرفان وتقدير واحترام لكل من

محاسب / محمد رضوان القيراني

رئيس مجلس ادارہ أكاديمية المنزلة للعلوم والتكنولوجيا

أ. د :أحمد أحمد الشاعر

عميد المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة

علي كل ما قدموه لنا من مساعده وعلم نفيد به بلدنا الحبيب

نخص بالشكر والتقدير والعرفان

أ.د. وائل عبد القادر عوض

المشرف الرئيسي على المشروع علي مجهوداته وتوجيهاته ومساعدته لنا

وكذا نخص بالشكر والتقدير

م. أحمد زكريا الشريف

الأشراف المساعد على المشروع علي مجهوداته ومساعدته لنا في المشروع .

فريق عمل المشروع

م	الاسم
1	نور هان اشرف محمد محمد الخضري
2	منه الله محمد محمد محمد اسماعيل درويش
3	باسم علاء محمد محمد شعيشع
4	اسماء الحسيني هاشم محمد القيعي
5	صالح عبدة الدسوقي الطير
6	حازم اسماعيل عبد الخالق عبد العزيز
7	احمد عبدالقادر عبدالقادر السيد العوضي
8	اسلام محمد سيف الدين السيد مصطفى
9	عادل السعيد السعيد عباس عنين
10	محمد محمد محمود عبد المنعم
11	احمد السباعي غازي السيد محمد
12	سليمان السيد سليمان ابراهيم
13	محمد عبدالله محمد سمره غنيم
14	احمد عنان محمد الاسمر شلباية

المقدمة في اطار العام للمشروع

اولا: المقدمة

يعتبر العصر الحالي هو عصر ثورة المعلومات و الاتصالات والميكنة أسهمت أجهزة الحاسوب الحديثة في نقلة نوعية في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم و المجالات الأخرى، وساهمت هذه الأجهزة في التواصل والتعاون بين أفراد المؤسسة الواحدة، وبين المؤسسات بعضها ببعض، وحتى امتدادها على نطاق الدولة والدول في كافة أنحاء العالم، ولقد وفّرت المؤسسات التعليمية والمالية في وقتنا الحالي الأجهزة الحاسوبية في أنظمتها الداخلية، وربطتها بمؤسسات وجهات الدولة المعنية بها، وهو ما أسهم في إحداث التغيير والتطور في هذه المجالات، ومن أحد القطاعات التي تأثرت كثيراً بتكنولوجيا الحواسيب هي نظم المعلومات المحاسبية والعلاقات المصرفية والمالية المتعلقة بها.

يُعد نظام المعلومات المحاسبية AIS بمثابة هيكل تستخدمه الشركة لجمع وتخزين وإدارة ومعالجة واسترجاع بياناتها المالية حتى يمكن استخدامها من قبل المحاسبين والاستشاريين ومحلي الأعمال والمدراء وكبار المسؤولين الماليين CFOs والمراجعين والمنظمين ووكالات الضرائب، ويعمل المحاسبون المدربون خصيصاً مع AIS لضمان أعلى مستوى من الدقة في المعاملات المالية للشركة وحفظ السجلات، كما أتاحت البيانات المتعلقة بالأمور المالية بسهولة لأولئك الذين يحتاجون إلى الوصول إليها بطريقة شرعية، وكل ذلك مع الحفاظ على البيانات سليمة وآمنة، وتتكون نظم المعلومات المحاسبية عموماً من ستة مكونات أساسية: الأشخاص، والإجراءات، والتعليمات، والبيانات، والبرامج، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والضوابط الداخلية، إن لاستخدام الحواسيب في المحاسبة؛ إن له دوراً في معالجة البيانات المدخلة في أنظمة الحواسيب، والتي تستمد من المستندات والدفاتر المحاسبية، ثم تحوّل بعدها هذه البيانات إلى معلومات يتمكن من خلالها المستخدمون من وضع البرامج والخطط وإجراء الدراسات

ووضع التوجيهات والتوصيات المناسبة، بالاعتماد على المعلومات الناتجة عن المعالجة، وساهمت أنظمة الحواسيب كذلك في توفير الوقت والجهد المبذول من قبل مختصي الأنظمة المحاسبية، ومكنتهم من إجراء الحسابات على نحو من الدقة والسرعة والكفاءة، كما مكنتهم من تخزين هذه البيانات بعد معالجتها؛ ليتمكنوا من الوصول إليها واستخدامها عند الحاجة لذلك، واستدعائها في حالة اتخاذ القرارات المتعلقة بسير ومجريات الأعمال والمؤسسات. وسهّلت الحواسيب من طرق التواصل بين أفراد ومنشآت المؤسسة المحلية والإقليمية، كما أتاحت للمؤسسة فرصة التواصل مع المؤسسات الأخرى في هذا النطاق والمجال، وحتى على نطاق دولي، ونظرًا لما توفره الحواسيب من إمكانية نقل البيانات وتخزينها في إطار العمل المؤسسي، فإن الحاجة إلى استخدام المستندات الورقية لتخزين المعلومات وحفظها لم تعد بالضرورة المسبقة التي تستوجب تخزين المعلومات في سجلات وتقارير ضمن المؤسسة والرجوع إليها كلما دعت إليها الضرورة، وإضافة لما ذُكر؛ فإن للحواسيب دورًا في إيصال الخدمات المحاسبية إلى المنتفعين بها بصورة كاملة،

ثانيا: مشكلة البحث

- (1) التزام في البنوك بين الناس
- (2) عدم التواصل مع البنوك
- (3) صعوبة حساب فوائد القروض والشهادات
- (4) عدم توفير الوقت وجهد الذات
- (5) عدم انجاز مهام موظفي المأموريات في وقت قصير
- (6) عدم توضيح نسبه الفائدة لدي العملاء
- (7) قلة الادخار في البنوك
- (8) عدم الالتزام بقوانين البنوك
- (9) صعوبة معرفة نسبة الفوائد من خلال الانترنت
- (10) عدم سهوله الوصول الي البنك في ازمه (فيروس كورونا)المنتشر

ثالثا: متغيرات البحث:

1. المتغيرات المستقلة

- هيكل تصميم نظام المحاسبي لحساب فوائد القروض والشهادات
- حساب الفوائد المستحقة علي موقع الالكتروني
- استعمال العميل عن نسبة الفوائد
- اتاحة تصميم نظام محاسبي الالكتروني في القروض والشهادات

2. الاستغلال المثل للهيئة الإشرافي علي المشروع.

- اعداد فريق عمل مشروع الي الدراسات العليا
- اعداد فريق عمل مشروع الي سوق العمل المتوقع

3. المتغيرات التابعة:

❖ الاستغلال الامثل للعنصر البشرية

- القدرة علي العمل من علي البعد
- سرعة انجاز الاعمال الواقعة عليه
- القدرة علي تجنب الاخطاء المتوقع حدوثه
- حساب الفوائد بدقه كامله

- ارتفاع مستوع دخل العنصر البشري الموظف

❖ انجاز مهام موظفي مأموريات بشكل دقيق وفي وقت قصير

- سهوله تحديد الحد من الكسور داخل الهيكل الوظيفي
- حل مشكله العملاء
- الاستعلام السريع

❖ تحقيق الرضا لدي العملاء

- تدعيم الثقة بين العملاء والبنك من تحقيق نسبه الفوائد
- اعطاء العملاء جميع الحقوق التي تنص عليه القانون
- تسهيل وتبسيط النظام الفوائد حتي يستطيع العملاء تقدير

رابعاً:اهداف البحث:

1. هيكلة النظام المحاسبي للفوائد في البنوك المصرية
2. انجاز العمل من علي بعد (عبر شبكة الانترنت)
3. تسيله الوصول وحساب الفوائد
4. الاستغلال الامثل للعنصر البشري في المجتمع
5. انجاز المهام العنصر البشري في وقت قصير
6. تحقيق الرضا لدي العملاء
7. تدعيم الثقة بين العملاء والبنوك
8. اعداد الي سوق العمل
9. اعداد الي استخدام البنوك والعنصر البشري
10. زيادة التعامل مع البنوك في قسم القروض والشهادات

خامساً:خطوات تصميم المشروع:

- ✓ جمع البيانات علي شكل ملخص ومبسط .
- ✓ جمع الصور للمنتجات والاصناف المختلفة.
- ✓ وضع خطة خريطة سير العمليات للمشروع .
- ✓ توزيع المهام علي اعضاء المجموعة بحيث يتخصص كل فرد في اتمام مهمه.
- ✓ تحديد مواعيد ثابته اسبوعيا للمقابلة والنقاش في المهام مع المشرفين.
- ✓ ربط اجزاء المشروع وعمل التعديلات.
- ✓ تجربة النظام والتأكد من عدم وجود اية اخطاء.

سادسا:البرامج المستخدمة في المشروع

❖ التصميم

- برنامج Adobe photoshop
- برنامج Adobe Dreamweaver
- HTML
- CSS

❖ الحسابات

- Gava Script

❖ محرر الاكواد المستخدمه

- VS Code
- Notpad
- Text subile
- Komodo IDET

وهذا ما نوضحه من خلال تقسيم هذا البحث الى الفصول الآتية :

✓ الفصل الأول : المخاطر الائتمان

✓ الفصل الثاني : المحاسبة الالكترونية

✓ الفصل الثالث: لغة HTML ولغة CSS

الفصل الاول: المخاطر الائتمان

❖ المخاطر الائتمان:

(2-1): المقدمة

(2 - 2): الائتمان المصرفي: مفاهيم أساسية

(3 - 2): السياسات الائتمانية

(4 - 2): المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني

(1 - 4 - 2): المخاطر الائتمانية

(2- 4 - 2): التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار الائتماني

(5 - 2): نظام تصنيف مخاطر الائتمان

(6 - 2): العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بفعل وجود قصور في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وإدارات المخاطر لدى البنوك عالميا، حيث نتجت هذه الأزمة عن تراخي شروط الإقراض مصحوبا بطلب متزايد على الائتمان العقاري، ذلك أن معظم هذه القروض تعود إلى مقترضين ذوي كفاءة مالية ضعيفة. وفي ظل ارتفاع أسعار الفائدة على هذا النوع من الائتمان وهبوط أسعار العقار أصبحت ظروف السداد صعبة للغاية، الأمر الذي انعكس سلبا على أسعار الأسهم للشركات العقارية و على الأدوات المالية المرتبطة بالعقار. هذا انعكست تداعيات الأزمة المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية في مصر ، وأن تأثر مصر بتداعيات وسلبات هذه الأزمة جاء محدودا" مقارنة مع اقتصاديات دول أخرى في المنطقة ودول العالم الخارجي. وتأتي في مقدمة أثارها السلبية على الاقتصاد المصري تباطؤ نسب النمو المتحقق، والتي نجم عنها جزئيا تراجع المستوردات، واتساع عجز الموازنة العامة إلى مستويات مرتفعة، ثم انخفاض حوالات العاملين والاستثمار الأجنبي، وارتفاع معدل البطالة، وتباطؤ نمو الائتمان المصرفي وتنشأ المشكلة المالية المصرفية عندما يكون البنك غير قادر علي الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائني، حتى لو كانت القيمة الحالية للأصول موجبة، بمعنى انه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات المودعين في لحظة ما، على الرغم من أنه يمكن القيام بذلك في اوقات اخرى وتسمى هذه الحالة بأزمة السيولة (Liquidity Crises)، أو تكون التزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول، ويكاد أن يكون البنك في حالة إفلاس فعلي وتسمى هذه الحالة بالإعسار.

و كان للأزمة المالية العالمية تأثير " وتداعيات سلبية عميقة، شملت جميع قطاعات الاقتصاد المصري بوجه عام إلا أن تداعياتها على القطاع المالي، وأداء القطاع المصرفي المصري كانت الأكثر عمقا"، إذ انخفضت أرباح هذا القطاع العام 2009 بالمقارنة معها لعام 2008 بنسبة (39%) بالنسبة للشركات و (31%) بالنسبة للبنوك. وكان العامل الأكبر التدني أرباح هذا القطاع هو اضطرارها إلى أخذ

مخصصات كبيرة لمقابلة قروضها المتغيرة، خاصة تلك الممنوحة لقطاع العقار والقطاع المالي. وقد انعكست هذه النتائج على حساسية إدارات تلك البنوك تجاه عنصر مخاطر الائتمان، فبلغت في انتهاج سياسات مفرطة في التحفظ

المنهج الائتمان الممنوح للعملاء، مما انعكس في شح كبير في السيولة، ساهم في تعميق آثار الأزمة المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية. من جانب آخر تجاوزت الآثار السلبية للأزمة مجال الاقتصاد الجزئي لتمد إلى مجال الاقتصاد الكلي فحدث تباطؤ في معدل الناتج المحلي الحقيقي كما ارتفعت معدلات البطالة مما حث البنك المركزي المصري إلى إصدار مجموعة من التعليمات للحد من آثار وتداعيات الأزمة من خلال السياسات المالية والنقدية، حيث قام البنك المركزي بتعزيز وتفعيل الرقابة على القطاع المصرفي، عن طريق التأكد من وجود إدارات مخاطر فعالة لدى البنوك، وضمان تطبيق البنوك

القواعد الحاكمة المؤسسية الجيدة، بالإضافة إلى تقوية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديها فساهمت تلك السياسات في إيجاد الظروف المواتية للجهاز المصرفي المصرية وأدت رقابة البنك المركزي المنسجمة مع أحدث المعايير الدولية إلى تطور البيئة المصرفية، مما ساعد البنوك على مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية التي تدل الأرقام والمؤشرات على أن آثارها السلبية كانت محدودة عليها. فكان من أولويات البنك المركزي الاستمرار في تبني الاستقرار النقدي والمصرفي هدفا رئيسا لسياسته النقدية، المتمثل في المحافظة على استقرار سعر صرف الجنية ومعدلات التضخم عند مستويات مقبولة، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم يوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبين دعم النمو الاقتصادي غير التضخمي، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة ومنعة الجهاز المصرفي.

(2 - 2): الائتمان المصرفي: مفاهيم أساسية

هناك اتفاق واسع النطاق على أن البنوك تلعب دورا رئيسيا في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، ويتم تحديد الية الائتمان المصرفي من خلال السياسة النقدية للبنك. فإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيس للأموال البنوك التجارية فإن الائتمان المصرفي و الذي يوفره البنك لعملائه، سواء في صورة قروض مباشرة أو في صورة حسابات مدينة (سحب على المكشوف) هي بمثابة أوجه استخدام تلك الودائع. ويمكن تعريف الائتمان المصرفي أيضا بأنه الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

هذا ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، إذ تعتمد عليها سلامة الموجودات وقوة ومثانة وصحة المركز المالي لها، وبالتالي فإن سلامة الائتمان المصرفي يعتمد على سلامة السياسات الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية، وقد عرف الائتمان المصرفي بأنه عبارة عن منح البنك عميله ائتمان بضمان حسن علاقته معه، أو بضمان المشاريع الجاري تمويلها، أو بضمانات شخصية أخرى، وهي تختلف من عميل الى اخر، وشكل هذا الائتمان قد يكون على سبيل المثال لا الحصر:

✓ حساب جاري مدين.

✓ خطابات اعتمادات مستنديه.

✓ خطابات ضمانات.

✓ قروض.

إن عملية منح الائتمان المصرفي تنطوي على مخاطر كثيرة، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالمقترض، وقدرته على سداد مبلغ القرض الأصلي مع الفائدة المستحقة في الوقت المناسب، وعلاوة على ذلك فإن قرار منح الائتمان هو واحد من أصعب القرارات التي تكون إدارة البنك مسؤولة عنها و تعتبر كذلك من أهم محددات نجاح أداء البنوك دون أن تواجه مخاطر البقاء على قيد الحياة، و يتحقق ذلك من خلال تحقيق التوازن بين حجم الأموال المودعة وحجم القروض، وتقليل حجم المخاطر المتصلة بالمقترضين، وعدم قدرتهم على سداد الائتمان الممنوح لهم.

هذا و يعتبر الائتمان المصرفي ومن خلال الفوائد والعمولات الدائنة التي يحصل عليها البنك بمثابة مصدر الدخل الرئيسي للبنك، وكلما نجح البنك في إدارة الائتمان من خلال الموازنة بين عنصري العائد والمخاطرة تزداد ارباحه المستقبلية والعكس بالعكس، ولذلك فإن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الائتمان بأنواعه المختلفة ، بل وهناك سياسات مكتوبة للائتمان المصرفي لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى ذلك، هناك دراسات وتحليلات لابد أن تتم، وعمليات تفاوض تحدث، واجراءات وخطوات محددة يجب أن تحدد ومتطلبات عالية يجب أن تتوفر لمنح القرض، وتطوير دائم تعمل البنوك التجارية على احداثه عند ادارتها للقروض المصرفية.

ومن جانب آخر، يلعب الائتمان المصرفي دورا كبيرا في تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية، إذ

إن ارتفاع حجم الائتمان و عمليات الإقراض من قبل البنوك التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية والانشطة التجارية بما في ذلك لمجموعة الأفراد تساهم بشكل فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي كما تساهم في تعميق سوق رأس المال المحلي، وأن تنفيذ مشاريع انتاجية وخدمية من خلال عمليات التمويل المصرفية ومنح الائتمان يساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة و تساعد كذلك على توفير الاستقرار والأمن المالي. بأن هناك سمات معينة يجب أن يراعيها البنك، ويدرسها بعناية تتعلق بالمقترض، ويجب أن يحصل على معلومات كافية عنها، وهي شخصية العميل

المقترض، وقدرته على السداد، وحجم رأسماله، والضمان المقدم، والظروف الاقتصادية المحيطة، والقطاع الاقتصادي الذي يعمل به. هذا وأكد على أهمية العلاقة التي يجب أن تبني بين ضابط الائتمان و العميل، فإن مهمة البنك لا تقتصر على منح الائتمان، والانتظار الى حين السداد، وإنما يجب أن يتوجه اهتمام البنك الى متابعات ميدانية لمنطقة عمل العميل المقترض للتأكد من طريقة استعماله للقرض. وأن يستعمله للغرض الممنوح من اجله كما أن ضخامة حجم الاستثمار في القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق، والاتجاه نحو تقديم قروض طويلة الأجل تظل أموال البنك مغرقة فيها حتى يحل أجلها يقتضي ضرورة وضع سياسات معينة لمنح الائتمان تضمن سلامة الأموال المستثمرة، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار منح الائتمان، وأن لا يترتب عليها انخفاض في مستوى السيولة، يكون من شأنه اضعاف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين. وبسباق آخر، يؤكد أن مسؤولية الفروع عن الائتمان المقدم لعملائها تظل دائما قائمة، ولا تعفي الفروع من هذه المسؤولية لمجرد اعتماد الائتمان من الإدارة العامة، أو من الفروع المشرفة بالنسبة للفروع التابعة.

وعلى ذلك فإنه من الضروري أن تباشر الفروع رقابتها ومتابعتها لأموال عملائها، وكيفية تسيرهم لحساباتهم والاتجاهات العامة للسوق بالنسبة لفروع النشاط الذي يمارسه كل عميل، حتى يكونوا دائما حذرين ومتنبهين لأية تطورات غير مرضية قد تؤثر على موقف العملاء، وبالتالي على مراكزهم حيال البنك. واخيرا يتخذ القرار الائتماني الرفض او القبول المشروط لطلبات القروض الائتمانية المقدمة لعملاء البنك، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني اجراء موازنة بين العائد المتوقع، وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، هذا وتحدد تلك الموازنة مقدار سعر الفائدة ونوع الضمانات المطلوبة من العميل طالب القرض.

واستناداً لما سبق يمكن ايجاز مجموعة من العوامل التي من خلالها يستطيع ضابط الائتمان اتخاذ قرار منح او عدم منح الائتمان للعميل، ومن أهم هذه العوامل المؤشرات المالية للعميل المقترض، و السمات الشخصية الخاصة بالعميل المقترض، و نمط السياسة الائتمانية للبنك المقترض.

(2 - 3): السياسات الائتمانية

تتعدد تعاريف السياسة الائتمانية ، وتأخذ أشكالاً متنوعة وفقاً لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال. إذ عرفت السياسة الائتمانية بأنها مجموعة التعليمات والأسس التي تضعها إدارة البنك لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الاقراض، ويرجع إليها منفذو السياسات عند البت في طلبات الاقراض المقدمة، والالتزام بها عند التنفيذ. وتشمل هذه السياسات عادة الاجراءات الواجب اتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل، وكذلك الأساليب المتبعة في دراسة وضعه المالي، من قبل دائرة الائتمان المصرفي، بما في ذلك اسس تحديد سعر الفائدة، ونوع الضمانات المقدمة من خلال ما يعرف بتحليل المخاطر. إذ تغطي سياسات الاقراض مجموعة من الاعتبارات أهمها احتياجات:

➤ **احتياجات النشاط الاقتصادي:** والتي من المفترض أن تغطي سياسة الاقراض المجتمع الذي يعمل

فيه البنك، أي خدمة الاقتصاد بما يعمل على نموه واستقراره.

➤ **تحديد حجم القروض وأنواعها:** والتي فيها توضح السياسة الموضوعية حجم القروض التي سوف

يمنحها البنك اعتماداً على حجم الودائع والموارد المتاحة، وتحديد انواع القروض التي سيقدمها.

➤ **الاعتبارات القانونية وتتضمن الشروط والقيود القانونية الخاصة بمنح الائتمان:** لكي لا تحدث

اختلافات بين سياسات البنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، وللسياسات الائتمانية والقيود

التي يضعها البنك المركزي.

➤ **تحديد شروط القرض:** وهي المتعلقة بطريقة السداد، والغرض منه والضمان المقدم، والاتجاهات

الحديثة تقضي بأن يتم استرداد القرض من الإيرادات المتوقعة للمقترض، وليس التصرف في

الضمانات المقدمة للبنك.

➤ **تحديد متطلبات سلامة القرض:** وهي تختص بدرجة الأمان التي يسعى البنك إلى إيجادها،

وتتعلق بسمعة المقترض، وصفاته، وقدراته المالية، بحيث تكون متفقة مع حجم القرض أو الائتمان

الممنوح، (ويعتبر سليماً إذا كان المقترض يستحق القرض، أي أن سمعته وصفاته وقدرته المالية والربحية

متفقة مع حجم القرض). وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال

المتاحة

للاقترض، والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار

الاقراض، وشروط التعاقد، ومتابعة القروض، والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض .

كما يقصد بالسياسة الائتمانية للبنوك، أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس

والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام، وإدارة الائتمان بشكل خاص، وتعتبر

المنهج والمرجع الذي يستند إليه كافة العاملين في الائتمان المصرفي أن السياسة الائتمانية هي مجموعة

من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات

منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك .

السياسة الائتمانية للبنك هي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية

دراسة وإقرار ومنح ومتابعة الائتمان، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وما يتصل بها من

سقوف ائتمانية و عناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها، والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع

من أنواع الائتمان، وقد تم تطوير العديد من النماذج لقياس مخاطر الائتمان والتصنيف الائتماني .

إن الهدف الرئيس من وضع السياسة الائتمانية للبنك التجاري، هو إيجاد إطار عام و عوامل محددة يسترشد بها مسؤولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الائتمان المصرفي أو عدم منحه، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها، وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضمانا لوحدة العمل في البنك، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات. وعليه فقد تعددت أهداف وضع السياسة الائتمانية للبنك، ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يأتي:

❖ **منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك:** وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.

❖ **ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها:** والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.

❖ **ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح:** ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تتراكم تقوي من سلامة ومثانة المركز المالي والسوقي للبنك.

❖ **التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية:** وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها.

❖ **التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث:** وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

واستنادا لما سبق حدد أهم ملامح السياسة الائتمانية وكما يلي:

1. السياسة الائتمانية: إذ تترجم إلى قرارات مكتوبة تصدر عن السياسة الائتمانية للبنك في

صورة قرارات مكتوبة، ويتم طباعتها في صورة كتيب أو دليل وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية والأجهزة الرقابة الخارجية، ويتم تحديثها كلما كان هنالك جديد، ويجب أن تتجاوب دائما مع المستجدات.

2. السياسة الائتمانية ترسمها الإدارة العليا للمصرف: فمجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة

بإصدار ورسم السياسة الائتمانية، وتقع على عاتقه إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع، وخصوصا الجانب التنفيذي والرقابي لتكون أكثر جدية وواقعية.

3. السياسة الائتمانية تتضمن شروط ومعايير محددة: فالقرارات التي يصدرها مجلس إدارة البنك والتي

تشكل السياسة الائتمانية تتضمن شروطا "ومعايير محدده، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحديد أنواع الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك وأجل استحقاقه والأنشطة التي يمولها البنك، وحدود التركيز الائتماني، وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد.

4. السياسة الائتمانية تخدم أطرافا متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة الائتمانية، سواء كانت

أطرافا داخلية تتمثل في إدارة الائتمان والتفتيش بالبنك، أو أطرافا خارجية ممثلة بالبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات ومراقب الحسابات، فإدارة الائتمان في البنك تقوم بالإعداد للدراسات الائتمانية، واتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي وفقا للصلاحيات المخولة لها، وفي إطار السياسة الائتمانية للبنك وفقا للشروط والمعايير التي تتضمنها، كما تقوم إدارات التفتيش والرقابة بالمصرف بأعمال الرقابة على منح الائتمان المصرفي.

5. . السياسة الائتمانية تخول صلاحيات منح الائتمان المصرفي: من أهم القرارات التي تصدر في

نطاق إطار السياسة الائتمانية للبنك، فهي القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح الائتمان المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك، وتختلف حدود وصلاحيات وسلطات منح الائتمان المصرفي من سياسة ائتمانية الأخرى، ومن مستوى إداري لمستوى إداري آخر داخل الهيكل التنظيمي للمصرف ، وتكون الصلاحيات لشخص أو للجنة.

6. . السياسة الائتمانية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تأخذ السياسة الائتمانية في اعتبارها تحقيق

أغراض البنك ورسالته، في حدود الإمكانيات التمويلية، والفنية والبشرية ومدى الانتشار الجغرافي للبنك، فتكون معبرة بوضوح عن أغراض البنك وإمكانياته. وحدد العديد من

مكونات السياسة الائتمانية للبنوك، إذ تتضمن هذه المكونات الآتي:

1. تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: (Loan Territory) إذ تتوقف حدود المنطقة التي

تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل من أهمها: حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، وطبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان وحاجة كل منها إلى القروض، ومدى قدرة إدارة الائتمان في التحكم في إدارة القروض والرقابة عليها.

2. . تحديد الحجم الإجمالي للقروض ويقصد به إجمالي القروض:

التي يمكن للبنك أن يمنحها العملاء ككل، وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد. وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

3. . تحديد تشكيلة القروض: من المعروف أن تنوع مجالات الاستثمار، وتوزيع المخاطر يؤديان إلى

تقليل نسبة المخاطر التي يتحملها البنك، وفي هذا المجال يوجد الكثير من استراتيجيات التنوع التي تقلل المخاطر والتي من أهمها، التنوع وفق تواريخ استحقاق القروض من قصيرة إلى متوسطة إلى

طويلة الأجل، وكذلك التنوع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض، بالإضافة إلى توزيع القروض على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات.

4. تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها

والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق. كما يحدد البنك أيضاً هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان. إذ أن البنك غالباً ما يحدد شروطاً معينة بالنسبة للضمان منها: سهولة التصرف بالضمان من قبل البنك عند تخلف العميل عن السداد، انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان، و سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك.

5. تحديد سعر الفائدة على القروض، يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير وتتأثر

أسعار الفائدة على القروض بعوامل كثيرة منها: أسعار الفائدة السائدة في السوق، ودرجة المنافسة بين البنوك، وحجم الطلب على القروض، وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك، وتكلفة إدارة القروض وأسعار الفائدة على الودائع، وسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، والمركز المالي للعميل والمقترض، ودرجة المخاطر التي يتضمنها القرض، هذا بالإضافة إلى حجم القرض، وأجل القرض، وما إذا كان القرض بضمان او بدون ضمان.

6. . تحديد سلامة القرض : أي درجة الأمان التي يسعى البنك إلى إيجادها، وتتعلق بسمعة المقترض

وصفاته، وقدراته المالية، بحيث أن تكون متفقة مع حجم القرض، أو الائتمان الممنوح.

7. مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها: قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح

بتمويلها، بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية.

8. مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها

البت في طلبات الائتمان، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث طلبات ائتمان روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة. وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان على حد أقصى للقروض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

(2 - 4): المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطاً "مصرفياً" غاية في الأهمية، ومن أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت، يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك، نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتفاعه، ويعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية خطيرة، وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها. وعليه فإن الائتمان المصرفي مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد، ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهدافاً بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماماً خاصاً أيضاً من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان، وعلى حسن توجيه مساره خوفاً من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية

الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حظيت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية، وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لاتباعها في نطاق التسليف.

(2 - 4 - 1): المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

تعتبر مخاطر التخلف عن سداد القرض واحدة من أهم مخاطر الائتمان في قرارات الاستثمار. وتتميز قرارات الاستثمار عموماً سواء كانت في استثمارات عينية أو استثمارات مالية بعدم قدرة المستثمر على تحديد العائد المتوقع لذلك الاستثمار على وجه اليقين. ويرجع ذلك إلى حالة عدم القدرة على الاحاطة في شكل المستقبل الأمر الذي يجعل الاستثمار محاطاً بدرجة من المخاطر. و تنشأ مخاطر الائتمان عندما لا يستطيع البنك تقييم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماتها بتسديد أصل القرض وفوائده. وكما هو معروف في الدراسات المالية أن القرار المالي يستند في اتخاذه على تحديد متغيرين غاية في الأهمية هما العائد المتوقع (Expected Return) ودرجة المخاطر (Risk Degree)، وهو المعروف بالمبادلة Tradeoff بين العائد والمخاطر. فالقرار الأمثل والسليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازن، أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. وهكذا يبدوا طلب المستثمرين إذ يسعون إلى عائد يتساوى أو يزيد على درجة المخاطر التي يتعرضون لها، وكلما زادت المخاطر كلما زاد العائد المطلوب. وعلى وفق هذا المنهج يتحدد نشاط إدارة الائتمان في قراراتها الائتمانية، فالمبدأ هو حالة التوازن بين متغير العائد ومتغير المخاطر. ويقصد بحالة التوازن هو أن يكون العائد المتوقع من القرار الائتماني كاف لتعويض البنك عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد الذي تطلبه إدارة الائتمان على الأموال التي تقدمها إلى طالبي الائتمان. ويمكن القول إن مشاكل الائتمان تحدث بفعل عوامل متشابكة تعتبر البنوك والعملاء والدولة قاسماً مشتركاً فيها، إلا أنه من العدالة الاعتراف بأن البنوك بما لها من أجهزة إدارية وفنية متخصصة تعتبر المسؤول الرئيس أو الطرف الضالع في خلق أو اختلاق تلك المشاكل باعتبارها الطرف المتحكم في ضخ الأموال للعملاء.

في ضوء دراسات ائتمانية من المفروض أن يتم إعدادها بحرفية وشمولية وشفافية، وتستتير ببحوث السوق وأوضاع الاقتصاد وتقارير الاستعلام ومركزية المخاطر، وتراعي كافة الاعتبارات، وتأخذ في حساباتها كافة التحولات من المتغيرات المحتملة، وتدرك أهمية التنفيذ الصحيح للقرارات الائتمانية، وتعمل على تفعيل أدوار متابعة ورقابة الائتمان، وتسعى إلى تأكيد الالتزام بالضوابط والقواعد والأعراف والتعليمات المنظمة للائتمان، وتدفع بالكوادر الائتمانية إلى احترام موثيق وسلوكيات المهنة، وتبتعد عن سلك منهج التجربة والخطأ في اتخاذ القرارات الائتمانية، وتنفيذها وإعداد الكوادر وتدريبها.

كما يشدد أن عملية إصدار قرار منح القروض على مستوى الأفراد والشركات والمنشأة تحتاج عادة إلى تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار، وتطلق على هذه العملية عملية تحليل الائتمان. ويسعى البنك من خلال عملية تحليل الائتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك، والتي قد تعوق قدرة المنشأة على سداد القروض الممنوحة خلال فترة مستقبلية. ويتضمن ذلك دراسة مدى قدرة المنشأة في الماضي على سداد قروضها والتزاماتها تجاه الغير، وكذلك دراسة الحالة المالية والمعاملات مع الغير وتاريخ العمل في الاعانة. وبهذا أكد أن عملية تحليل مخاطر الائتمان من أهم ركائز اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، إذ من خلالها يتم عادة تصنيف نوعية المقترض مع تقييم مستوى المخاطرة المحيطة بالقرض الذي يطلبه المقترض، والتي على ضوءها سيحدد مصير طالب القرض بالموافقة أو بالرفض، ثم بعد ذلك، وفي حالة الموافقة على الطلب سيتم تحديد سعر الفائدة وكذلك نوع الضمانات أو الكفالات المطلوب تقديمها.

هذا وتتنوع مخاطر الائتمان وفقا لتنوع مصادرها، وبناء عليه يمكن حصر أنواعها مما يلي مخاطر

العمل أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها وأدائها التشغيلي.

➤ **مخاطر الصناعة:** وهي على علاقة بنوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة وبنوع منتجاتها.

➤ **مخاطر السيولة:** والتي ترتبط باحتمال تعثر العمل بعد منح الائتمان، مما يؤدي الى عجزه عن

تسديد أصل القرض وفوائده.

➤ **مخاطر الاقتصاد:** الكلي وهي علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة مثل انخفاض معدلات النمو

والمخاطر السياسية وتغير القوانين.

➤ **مخاطر تقلب سعر العملات الأجنبية:** يحدث ذلك عندما تقدم الائتمان الممنوح بعملة اجنبية

تتعرض أسعار صرفها مقابل العملة المحلية لتقلب مستمر. ومن الأمور الهامة التي يتوجب

مراعاتها من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان، أن لا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات

المالية التي يقدمها العمل المقترض والوقوف عند حد اشتقاق النسب المالية التقليدية المتعارف

عليها لتقييم قدرة العمل على الوفاء بأصل القرض وكذلك بفوائده، بل يجب عليه أن يولي

اهتمامه وبدرجة أكبر لنوع آخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر. وفي تحديد دور

محلل الائتمان في دراسة وتقييم الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان، يقترح على محلل

الائتمان تطبيق واحد من المنهجين المذكورين أدناه:

❖ المنهج الأول: منهج (Ps5)، والذي يطبق وفقا لكلية الآتية :

1. تقييم الأشخاص (People): إن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن

شخصية العميل، وحالته الاجتماعية، ومؤهلته، وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية.

هذا إذا كان طالب القرض أو الائتمان شخصا. أما إذا كان شركة فيجب مراعاة مجموعة من

العناصر ذات الصلة بالشركة مثل حجمها وطبيعة نشاطها وحصتها السوقية ونوعية عملائها

ومجلس إدارتها ... الخ

2. تقييم الغرض من القرض أو الائتمان (Purpose)، والمتضمنة التعرف على الهدف من الحصول

على القرض أو الائتمان.

3. . تقييم قدرة العميل على السداد (Payment)، أي دراسة احتمالات مدى قدرة العميل في تسديد

القرض وفوائده.

4. الحماية (Protection)، أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك

من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل (من حيث النوع أو القيمة).

5. . التوقعات (Prespective)، وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة

عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض.

❖ المنهج الثاني: منهج (Cs5)، وتستند البنوك في هذا المجال على عدد من العناصر

الأساسية التي يطلق عليها Credit Analysis وهي:

سمعة العميل (Character)، أو ما يسميه البعض بشخصية المقترض، ويمكن الحكم على شخصية

المقترض من واقع عاداته الشخصية وطريقة معيشتة وزملائه واصدقائه ومعارفه وسمعته العامة في

المجامع المحيط به. وتعرف السمعة من وجهة النظر الائتمانية مجموعة من الصفات التي إذا اتحدت

تكون للشخص الشعور بالمسؤولية قبل ديونه. وتؤثر سمعة العميل في قرار البنك في منح الائتمان. وللحكم على سمعة العميل يلزم الباحث الائتماني التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوعات للغير من موردين او بنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية:

✓ البنوك التي يتعامل معها العميل.

✓ الموردين الذين يقومون بالتوريد إليها.

✓ نشرة الغرفة التجارية التي تصدر متضمنة أسماء التجار الذين أجريت عليهم بروسات او توقفوا عن الدفع.

✓ شهادة من الحكمة التجارية التي يقع في دائرتها نشاط العميل تثبت عدم توقيع بروسات عليه خلال العام.

✓ قياس مدى كفاءة الإدارة، ومدى دقة نظام العمل بها، وطريقة امساك حساباتها، ومدا تمسكها بالأمانة في عرض منتجاتها، والوفاء بالتزاماتها المالية.

1. المركز المالي للعميل (Capital): إذ يعتبر المركز المالي للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل. ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة فمن المعلوم أن الائتمان لا يمنح للعملاء على أساس أن الضمان هو وسيلة السداد، فهي غالبا ما تكون من إيرادات المنشأة. وتطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة، وخاصة حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، والميزانية العمومية حتى يتمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل مستخدمة مجموعة من النسب المالية.

2. طاقة العميل ومقدرته على التسديد (Capacity): وتعني المقدرة على الدفع، سداد الاقساط أو

الدين في الموعد المحدد، وذلك بالتعرف على إمكانيات العميل وكفاءته في إدارة أمواله. ومن

المفترض تحليل عدة عوامل في مقومات كيفية التحكم في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.

3. الظروف البيئية المحيطة بالعمل (Conditions): حيث تؤثر الظروف المحيطة بالعمل في

المخاطرة الائتمانية إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويلزم باحث الائتمان البنوك بظروف الصناعة، او أي نشاط، وتحديد اتجاهات أي تقلبات مستقبلية، ومن ناحية أخرى يتصرف البنك بناء على ظروف المنافسة القائمة، ومدى تأثيرها على نشاط العمل، ومدى التكيف مع تلك الظروف. هذا ويؤكد أن تحليل الظروف البيئية المحيطة بالعمل يتطلب دراسة على مستويين، مستوى داخلي (Micro-Level) عن طريق دراسة النظام الداخلي للشركة وحصلتها السوقية ولوائح التعيين وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية ومعدلات دوران الموظفين، ومستوى كلي (Macro-Level) الذي يطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود الشركة إلى البيئة المحيطة بها، مثل الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، قوانين التشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة .

4. الضمانات او التأمينات المقدمة (Collateral): وتتضمن تقييم الضمانات من حيث قيمتها

العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل، ويقصد بها الأصول التي يبدي العميل استعدادة لتقديمها للمصرف كضمان في مقابل الحصول على القرض. ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من انواع التصرف. وفي حالة فشله في سداد قرضه او الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاستعادة مستحقاته.

(2 - 4 - 2): التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار الائتماني

تزداد أهمية التحليل الائتماني Credit Analysis في عصرنا الحاضر، وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك التجارية بسبب القروض المتعثرة. وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم البنوك العاملة في الغرب، أحدهما هو بنك قرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الأمريكية وقد خسر عام (1973) مبلغ (40) مليون دولار أي ما يعادل لا رأسماله تقريبا، أما البنك الآخر فهو بنك "هاسيت" في ألمانيا الغربية فقد حقق خسارة كبيرة في العام نفسية اضطر على أثرها إلى التوقف كليا عن الاستمرار.

إذ تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان Credit Officer. وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض و الائتمان المصرفي Loans Committee والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل. وهنا ينبغي على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات والمعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح ويمكن حصر هذه العناصر في الإطار العام التالي:

- وصف واضح للقرض
- تحليل مخاطر الائتمان
- مصادر المعلومات المالية
- مصادر المعلومات الاستراتيجية.
- تحليل وتفسير المعلومات المالية.

ولكي يتسنى للمصارف التجارية اتخاذ القرار السليم بشأن طلب الاقتراض من قبل العميل، يفترض تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل، وعادة ما يستهدف هذا التحليل الحصول على اجابات عن الاسئلة التالية :

1. هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو مع لوائح البنك المركزي او سياسات البنك الخاصة بالإقراض؟

2. ما حجم المخاطر المترتبة على اقراض العميل؟

3. هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟

4. ما حجم العائد المطلوب من القرض؟

هذا ويغطي التحليل الائتماني بشكل عام ثلاثة محاور رئيسية هي : التحليل النوعي Qualitative Analysis ، والتحليل والكمي Qunatative Analysis والاخر بالتحليل الفني Techincal Analysis.

➤ اولا: التحليل النوعي (QualitatiVe Analysis)

يغطي هذا المحور من التحليل ومن خلاله اهتمامه بنوع العملاء (الأفراد وشركات الاعمال الالمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل من بين مجموعة من طالبي الائتمان، فيقوم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الآثار المترتبة على تحديد عوامل الخطر. هذا فتستطيع ادارة الائتمان من خلال هذا النوع من التحليل تحديد الأولويات من أجل تحديد المخاطر المحتملة وتستطيع ايضا التعرف وعن كثر على مدى جدوى تعاملها مع هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية، ودرجة ما يتمتع به من خطر ائتماني وبالتالي تستطيع أن تحدد درجة ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان أو رفض العميل، فمن خلال التحليل النوعي تتمكن إدارة

الائتمان من تقييم جدوى استمرارية تعاملها مع طالبي الائتمان السابقين واستمرارية التأكد من درجة الثقة الائتمانية التي يتمتعون بها، وفيما إذا كان وضعهم الجديد يسمح بالاستمرار بالتعامل معهم ام لا، ويغطي هذا المحور من التحليل تقييم

المجالات الرئيسية التالية:

- 1. الإدارة (Management):** من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العمل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه، أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه وتحقيق أهدافه.
- 2. العمليات (Operations):** تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال.
- 3. نمط الملكية (Ownership Pattern):** من النواحي المهمة في التحليل النوعي هو نوع الملكية، وفيما إذا كان العميل شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة الائتمانية ونوع و مقدار الالتزامات على الملاك كما لا بد من تحديد فيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد.
- 4. الخلفية التاريخية (Background and History):** وتقيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته، ونتائج تلك التغيرات.
- 5. العلاقات المالية (Financial Relationship):** شكل العلاقة المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات التي حصل عليها العميل من البنوك الأخرى. |
- 6. الانتاج (Production):** نوع الانتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقى على المنتجات

والحدود التي يستطيع بها العميل من تحقيق التعادل، ونوع السلعة المتداولة في السوق، ودرجة التطور فيها، ودورة حياة السلعة، ومقدار المنافسة عليها.

7. أدوات الانتاج (Facilities): تعكس إدارة الانتاج على العميل نوع ومستقبل العملية الانتاجية لديه، ولذلك لابد من دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حالياً "ومستقبلاً".

8. الموردون (Suppliers) : تهتم إدارة الائتمان عند إجراء التحليل النوعي للعميل بدراسة الموردين لدى العميل، ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الانتاج.

9. التوزيع والتسويق (Distribution and Marketing) : تهتم ادارة الائتمان بتحليل السوق

Market Analysis لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم العميل بإنتاجها والأسلوب المناسب لتوزيعها

10. الأهداف والالتزام (Goals and Commitment): يساعد الاهتمام بهذا المتغير الوصول

الى معرفة جيدة بتحديد هل للعميل رؤية واضحة عن السوق، وما هي خطته طويلة الأجل وهل يقوم بتعريف العاملين بهذه الرؤية و الأهداف، وكذلك يجب الاهتمام بدراسة امكانية تأقلم العميل مع التغير.

11. الخصائص المؤسسية (Organizational Characteristics): تتناول هذه العملية في

تحليل البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع العميل، ودراسة هل هناك تفويض للصلاحيات و أثر ذلك على اتخاذ القرارات.

12. السمعة في السوق (Market Reputation): دراسة وتحليل سمعة العميل في السوق، إذا

تهتم إدارة الائتمان بقراءة ما بين السطور و تكوين رأي عن قدرة الإدارة من خلال معرفة مسموعاتها فيما يتعلق بالنزاهة و الالتزام بالنوعية و الالتزام بالأبداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة.

13. نظم الإدارة (SYstmes Managerial) : في هذه الحالة لابد من تحديد نوعية نظم

المعلومات والنظم الإدارية المستخدمة والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة ودقة الافتراضات والتنبؤات ودرجة الأتمان ودقة انظمة الرقابة.

➤ ثانيا: التحليل الكمي (QunatatiVe Analysis):

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة تحليلية للبيانات المالية التي يقدمها العميل، مرفقة بطلب الحصول على الائتمان، وتشمل هذه عادة البيانات المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية و عدة سنوات سابقة، ليتم من خلالها تحليل اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية، حول الوضع المالي للعميل من ناحية السيولة، والملاءة، والربحية... الخ.

وإن من أهم الأسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل، وذلك خلال مرحلتين هما:

❖ مرحلة دراسة طلب القرض: او الائتمان ويطلب عادة من العميل المقترض (فردا كان ام شركة)

أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم (سلسلة من الميزانيات المقارنة، سلسلة من قوائم الدخل المقارنة، وسلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارنة).

هذا ويتم عادة إخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين: في

1. المرحلة الأولى: (ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع) (Quick and Dirty Analysis) يكون

الهدف منها أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض، والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما اذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئيا ام

لا. فاذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل في تحليل القوائم المالية إلى

2. **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التحليل المالي المفصل والذي يغطي أربعة مجالات رئيسة التدفق النقدي، السيولة، الرفع "الملاءة"، والضمان). ويتم التحليل المالي المفصل، باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءاً " بالتحليل الرأسي، ومروراً بالتحليل الأفقي، ثم انتهاءً " بتحليل النسب.

❖ **مرحلة متابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي للعميل:** لا يتوقف نجاح البنك في سياسات الاقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح فحسب، بل أيضاً على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، يتم من خلالها الاستمرار في نقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل، بعد حصوله على القرض، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وكذلك الفوائد، في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض. ذلك ما يفرض على إدارة الائتمان في البنك أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض، يكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفؤ لتقييم ومتابعة الائتمان المبني على معايير مالية وأخرى نوعية أو وصفية، في سياق تحليل مخاطر الائتمان، بالقدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للشركة المقترضة، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الافلاس وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة يمكن أن تلحق بالبنك المقرض.

وهناك عدة أساليب و أدوات تستعمل في التحليل المالي الكمي. منها التحليل المقارن، والتحليل بالنسب للقوائم المالية، وقائمة التدفقات النقدية:

(1) التحليل المقارن: ويتضمن دراسة القوائم المالية للشركة للعميل، بتاريخ طلب الائتمان مقارنة بقوائمها المالية لسنوات سابقة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي تظهر في كل بند من بنود القوائم المالية، من زيادة أو نقص، وتشمل القوائم المالية، الميزانية العمومية أو قائمة

المركز المالي، وقائمة الدخل. ويتميز هذا التحليل بسهولة المقارنة السريعة للتعرف على الزيادة أو النقص في كل بند من بنود القوائم المالية، وتفيد هذه الطريقة في ملاحظة التغير في بنود القوائم المالية من عام لعام خلال سنوات عديدة، وهذا يشير إلى مدى التقدم الذي تحققه الشركة المقترضة على مدى سنوات عمرها.

(2) التحليل بالنسب للقوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية: وهو من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً ورغم أن حساب النسب المالية (**Financial Ratios**) لا يتطلب إلا قدرًا محدوداً من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب من إدارة الائتمان بشكل عام، والمحلل الائتماني بشكل خاص الإدراك الجوهري لأهمية النسب، وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها خلال الزمان، بحيث يبنى على أساسه قراره الائتماني وذلك بعد مراعاة أمرين هامين خلال دراسة تلك النسب هما:

➤ مقارنة النسب المالية الخاصة بالسنة الحالية للشركة مع نظائرها بالسنوات السابقة وذلك لتقييم الاتجاه الأفقي للتغير الحادث في تلك النسب صعوداً أو هبوطاً.

➤ مقارنة النسب المالية للشركة بالنسبة الحالية مع ما يعرف بمتوسط نسب الصناعة (**Averages Industry**)، أي مع المتوسطات الخاصة بالشركات المنافسة

للشركة في النشاط الذي تعمل فيه. ومن أهم النسب المالية التي يمكن لضباط الائتمان استخدامها في هذا المجال.

1. مجموعه نسب السيولة (Liquidity Ratios): إذا ان أهم الأمور التي تهتم بتحليلها إدارة

الائتمان هي سيولة العميل، و تستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة للحكم علي قدره العميل من

ناحية الملاءة المالية و الاقراضية، اي قدرته علي تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ استحقاقها. و تقيس نسب السيولة قدره الشركة علي تسديد أقساط القرض التي تستحق عادة خلال الفترة التي تمنح فيها، ومن اهم هذه المؤشرات :

- نسبة التداول (Current Ratio)
- نسبة التداول السريعة (Quick Ratio)
- رأس المال العامل (Working Capital)
- نسبة سيولة الذمم المدنية
- نسبة سيولة المخزون

2. مجموعه نسب الربحية (Profitability Ratios)

يمكن الاستفادة من هذه النسب في مجالات اهمها: مدى قدره العميل علي تسديد فوائد القرض من الأرباح السنوية التي حققها، أو في مجال قدرته علي استثمار الأموال المقترضة. و لعل من أهم تلك المؤشرات :

- هامش الربح التشغيلي (Operating profit margin)
- العائد علي الاستثمار (Return on Investment)

3.مجموعه نسب التغطية (المديونية) (Coverage Ratios Long –Term Debit Paying) (Ability)

تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين اموال الملاك و القروض المقدمة من البنوك و التوازن بينهما، و مدي كفاية الموجودات الثابتة لتغطية القروض طويلة الاجل، إضافة إلى قدره العميل ضمن نشاطه علي خدمة الائتمان و فوائده و تستخدم نسب المديونية للتعرف علي مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنشأة لتمويل موجوداتها المختلفة ومن اهم هذه المؤشرات

- نسبة الديون إلي مجموع الأصول (Debit Ratio)

- نسبة تغطية الفوائد (Times Inerest Earned)

- نسبة الديون إلي حقوق الملكية (Debit/Equity Ratio)

5. نسبة الرافعة المالية (Degree of Financial Leverage)

يكون تأثير الرفع المالي ايجابياً على العائد إذا نجحت الشركة في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد على الفائدة المدفوعة عليها .

6. مجموعة نسب النشاط أو الكفاءة (Activity and efficiency ratios)

ويستفاد منها في تقييم مدى قدرة إدارة الشركة المقترضة على إدارة مواردها الاقتصادية والمالية والبشرية، ومن ثم تعطي مؤشرة اولية على مدى قدرة الشركة على استثمار الأموال المقترضة.

➤ ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال.

- معدل دوران الذمم المدينة (Account Receivable Turnover)
- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)
- معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover)
- معدل دوران الأصول (Total Assets Turnover)

7. مجموعة نسب السوق أو نسب التقييم (Valuations Ratio)

تستخدم هذه المجموعة من النسب في تقييم مركز الشركة في السوق المالي، وبالتالي مدى قدرتها على الاستمرارية في المستقبل. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال

- ربحية السهم الواحد (Earning Per Share EPS)
- نسب مضاعف السعر السوقي للسهم (Price Earning Ratio)
- نسب التوزيعات النقدية (Cash Dividends Ratio)
- القيمة السوقية للسهم الواحد
- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية
- عائد التوزيعات للسهم = مقسوم الأرباح الموزع / قيمة الأسهم الاسمية.

8. نسب التدفقات النقدية (Cash Flow Ratios)

هذه المجموعة من النسب والتي تشتق عادة من قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقا

الأساس النقدي Cash Basis ، وهي على خلاف النسب السابقة والمشتقة من القوائم المالية

التقليدية، المعدة وفقا لأساس الاستحقاق Accrual Basis تقدم لمحلل الائتمان خدمة في تقييم

قدرة العميل على السداد تفوق تلك النسب المشتقة من القوائم المالية التقليدية.

ومن أهم هذه النسب:

• نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage Ratio)

• نسبة المدفوعات اللازمة (Interest Paid Ratio)

• نسبة الأنفاق الرأسمالي (Capital Expenditures Ratio)

ويجدر التنكير هنا أيضا بأهمية الموازنة النقدية Cash Budget والمبنية على مفهوم التدفقات المستقبلية كأداة هامة من الأدوات التي يستخدمها محلل الائتمان، سواء عند قرار منح الائتمان، أو عند متابعة حالة العميل بعد منحه القرض.

ثالثا: التحليل الفني: (Technical Analysis)

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل، والتي تعطي مؤشرا حول قدراته الفنية، لتنفيذ المشروع الذي سيمول عن طريق الائتمان، بهدف التأكد من امكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة، والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع، ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي. ويمكن تعريف التحليل الفني بأنه مجموعة واسعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تحاول التنبؤ بمستقبل الأسعار على أساس الأسعار السابقة أو غيرها من الإحصاءات السوقية الواضحة.

ويبين أن التحليل الفني يغطي المجالات الآتية:

1. وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة.
2. وصف العملية الانتاجية التي تم اختيارها مقارنة مع العمليات البديلة، مع توضيح اسباب التفضيل للعملية التي وقع الاختيار عليها.
3. تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.
4. تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار عنها.
5. تحديد الانشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.
6. تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع والبدائل المختلفة المتاحة.
7. التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها.
8. مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل، وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها.
9. احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.
10. تقدير تكاليف إنتاج السلع.

(2-5): نظام تصنيف مخاطر الائتمان

لعل من أهم الأدوات الفاعلة والكفؤة التي تساعد دائرة الائتمان المصرفي في البنك أولا في اتخاذ قرار منح الائتمان، وتحديد قيمة القرض وأجله، وسعر الفائدة، ثم بعد ذلك في متابعة مقدرة العميل على تسديد أصل القرض وفوائده، هو وجود نظام معتمد لتصنيف مخاطر الائتمان. فإن من أهم أهداف وجود نظام

تصنيف مخاطر الائتمان هو التنبؤ ما إذا كانت الشركة طالبة القرض قادرة على السداد في الوقت المحدد أم لا، مما يساعد ضابط الائتمان في اتخاذ قرار المنح من عدمه.

ويقوم هذا النظام عادة على نوعين من المؤشرات، مؤشرات نوعية Qualitative ومؤشرات كمية Quantitative ذات صلة بأدائه المالي. وقد أخذ هذا النوع الأخير من المؤشرات يلعب دوراً هاماً لدى دوائر الائتمان المصرفية، وذلك اعتماداً على الكثير من النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، التي طورها العديد من الباحثين، بدءاً من منتصف القرن العشرين الماضي أمثال (beaver, 1971, 1999, wilcox) وقد استخدم هؤلاء الباحثون في بناء تلك النماذج مجموعة من النسب المالية المستخلصة، إما من القوائم المالية التاريخية التقليدية والمعدّة على أساس الاستحقاق، أو من قوائم التدفقات النقدية المعدّة على الأساس النقدي. إذ نجح

Sherror في العام (1987) في تطوير الجهود التي بذلها الباحثون الذين سبقوه في تطوير نموذج أكثر فاعلية في تصنيف مخاطر الائتمان، مبني على (6) نسب مالية موزعة بسبب أغراضها على النحو التالي:

1. مؤشرات سيولة وتشمل

- رأس المال العامل اجمالي الموجودات
- الموجودات السائلة اجمالي اموجودات.

2. مؤشرات ربحية وتشمل

- صافي الربح قبل الضرائب اجمالي الموجودات.

3. مؤشرات رفع أو ملاءة وتشمل:

• صافي حقوق المساهمين / اجمالي المطلوبات

• اجمالي الموجودات اجمالي المطلوبات

• صافي حقوق المساهمين اجمالي الموجودات الثابتة.

وقد حدد لكل منها وزنا نسبيا يتراوح (0.1 . 20.0) لتستخدم هذه الأوزان المرجحة فيما بعد

لقياس درجة مخاطرة القرض، ولتكون قاعدة بعد ذلك لتصنيف القروض حسب جودتها في خمس

فئات، هي

1. الفئة الأولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة).

2. الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة).

3. الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)

4. الفئة الرابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)

5. الفئة الخامسة (قروض خطرة جدا)

إذ وبناء على الفئة التي يصنف فيها القرض المطلوب من العميل يتم اتخاذ قرار منح الائتمان من

عدمه ثم بعد ذلك تحديد سعر الفائدة، كذلك وربما الالهم هو وضع خطة المتابعة المستمرة للعميل لتقييم

قدرته على الانتظام في تسديد القرض و فوائدها.

(2-6): العوامل المحددة لقرار الائتمان للبنك:

من أجل تقييم وإدارة المخاطر، تقوم إدارة الائتمان بدراسة فعالة لطلبات الائتمان المقدمة من قبل

عملاء البنك قبل اتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو بالقبول، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط

الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة

للائتمان المطلوب لذا فإن اتخاذ القرار الائتماني يتطلب دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن أن تؤثر على هيكل رأس المال (Capitak structure) وقرارات الاستثمار (Invest ment decisions) ومخاطر محفظة القروض (Loans' portfolio risks). ويجب أن يقوم ضابط الائتمان بدراسة الملف الائتماني للعملاء من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل، وبهذا يستطيع الموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب ، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية ل لسياسة الائتمانية للبنك من عدمه إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في صنع القرار الائتماني، لذلك فإن إدارة الائتمان للبنك تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية التي من خلالها تستطيع الحكم واتخاذ قرار بمنح أو عدم منح الائتمان المصرفي للعميل. ويمكن حصر العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي فيما يلي:

العوامل المتعلقة بالعميل، العوامل المتعلقة بالبنك، والعوامل المتعلقة بالائتمان.

1. العوامل المتعلقة بالعميل :

ترتبط هذه العوامل بهدف واحد هو قياس مدى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة منحه لعميل معين من العملاء، وهل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطر، ومدى سلامة الموقف الائتماني للعميل، لذلك فإن إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل :

- شخصية العميل (Character) ، يستطيع البنك من خلال التعرف على سمعة عميله أن يكتشف نيته على السداد، فالمعلومات التي يستقصيها البنك من المصادر التجارية أو المصرفية أو الاجتماعية تهدف إلى تأكيد حسن سلوك العميل، والتزامه بتعهداته، وعدم تعرضه سابقا أو حاضرا لأي نوع من دعاوى الاحتجاج أو الإفلاس أو ما شابه. ومن السمات الشخصية التي تلعب دورا هاما" في القرار الائتماني(عمر الشركة، و نوع وحجم نشاط الشركة، ومدة العلاقة بين البنك والشركة طالبة القرض. . . الخ) حيث أن علاقة البنك المقرض بالعميل تؤثر على حدود الائتمان. القدرة على

الاستدانة (Capacity) ، إذ يعتبر أهم العوامل التي تؤثر في مقدار المخاطرة التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما حصل عليه من ائتمان للبنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسة مختلفة وردت عند بعض المهتمين، وهي تفسير القدرة من خلال اقترابها من السمات الشخصية العامة للعميل، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض، تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة، تضمن لـ لبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة ائتمانية، والأموال المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة العميل طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كاف لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة تجاه البنوك، والقدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع لـ لعمل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقعة تحقيقها من العميل رأس مال العميل (Capital) وقدرته على توليد الأرباح، إذ يعتبر رأس مال العميل أحد أهم القرار الائتماني، لذا فإن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته) لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها. الضمان ، تهدف البنوك من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين الائتمان المصرفي، وبين ما يقابلها من ضمانات. وقد تكون هذه الضمانات في شكل سندات (bonds) أو ودائع نقدية (cash) (deposits) أو المعدات (Property) أو الرهون العقارية (mortgages)، أو الأسهم المدرجة (listed)، shares، (أو البضائع) merchandise) أو إيصالات إيداع (deposit, receipts) و لكي تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل أموالها يجب أن تراعي الآتي عند تحديد الضمان: عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، وتكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك، بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قمية الائتمان عند عجز العميل عن السداد ، وتكون ملكية العميل لـ لضمانات ملكية كاملة

وليست محل نزاع، وكفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان، والفوائد والعمولات الأخرى قدر

المستطاع :

- الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعميل، لا شك في أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع البنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة، أو اتباع بعض المرونة في شروط منح الائتمان إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة، وبناء على ذلك فإنه ينبغي على ضابط الائتمان دراسة الظروف الاقتصادية وغير

الاقتصادية المحيطة بالعميل لوقوف على مدى تأثير العميل بالدورة الاقتصادية.

2- العوامل المتعلقة بالبنك

ويتسع هذا المجال ليشمل العوامل الآتية (Dogarawa) , 2012 و (Sidthidet)

درجة السيولة التي يتمتع بها البنك، فهي شريان الحياة لـ لأنشطة التي يقوم بها البنك، فتحتاج البنوك لـ لسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف. ولهذا السبب تحرص البنوك دائماً على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفة الآجال، وعليه فإن جوهر نشاط البنوك التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه البنوك باستخدام الكفاء لـ لموارد المالية التي بحوزتها، وعن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي تحقق التوازن بين السيولة والربحية والأمان الاستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تؤثر هذه الاستراتيجية في قراره عدم منح هذا الائتمان .أو الائتماني، أي في استعداده لمنح ائتمان معين.

- الهدف العام لـ لبنك، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق هدف الربحية، والسيولة، والنمو والأمان وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال قرارات إقراض سليمة تراعي التكلفة

البنك، و سياسات تسعير سليمة ل لخدمات التي يقدمها، هذا وعليه أيضا" أعاه سياسات البنوك المنافسة وهيكل أسعار العائد المدين بالبنك، وذلك بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن عند أقل مستويات متوقعة من المخاطر، في حين يتم تحقيق هدف السيولة من خلال بناء محفظة ل لقروض تسم بالتوازن، و الجودة ، والتنوع من حيث أنواع القروض، وأجال الأنشطة التي يتم تمويلها. هذا و يسع البنك إلى تعظيم أرقام نشاط الإقراض القروض والإيرادات المتولدة عنه و يتحقق ق ذلك بجهد ائتماني منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقي يم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق.

- حصة البنك في السوق المصرفي، إذ يجب أن تسعى البنوك لزيادة حصصها السوقية وذلك من خلال ما تقدمه من تعاملات رائدة وفريدة لا تقدمها البنوك الأخرى، وتنقسم حصة البنك في السوق المصرفي إلى أربعة أجزاء، وهي حصة في الإيداعات، حصة في التوظيف، حصة في الخدمات المصرفية، وحصة في الأموال المدارة لحساب العملاء، ويدخل في ذلك صناديق الاستثمار.
- إمكانيات البنك المادية والبشرية، وتشمل الكفاءات الإدارية هو، وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات البنك المادية والبشرية، كلما تعاظمت درجة استعدادة على منح الائتمان من عدمه.

3- العوامل المتعلقة بالائتمان

تلك العوامل المشمولة ضمن السياسات الائتمانية ل لبنك، وهي مجموعة من العوامل ت تعلق بموضوع الائتمان نفسه، وتشمل الغرض من الائتمان الم منوح ل لعملاء، ومدة الائتمان، ومصدر وطريقة السداد، ونوع ومبلغ الائتمان المطلوب، هذا وتعتبر عملية فهم محددات مخاطر الائتمان هي القضية التي تلعب الدور الرئيسي في الاستقرار المالي ل لبنك.

الفصل الثاني: المحاسبة الالكترونية

مقدمه عن المحاسبة الالكترونية

تمهيد:

ظهرت المُحاسبة الإللكترونية بظهور الإنترنت، حيث بدأت الشركات في الانتقال إلى استخدام برامج المُحاسبة الإللكترونية وقواعد البيانات عبر الإنترنت؛ إذ تُتيح قواعد البيانات حفظ الحسابات عبر الإنترنت بطريقة تُسهل على المُستخدمين الوصول إليها دون صرف الأموال أو بذل الجُهد والطاقة.

المُحاسبة الإللكترونية (Electronic Accounting) أو (E-Accounting) تعني تقديم جميع خدمات المُحاسبة التقليدية ولكن عبر الإنترنت، حيث يتم العمل على تسجيل المُعاملات في قواعد البيانات ويُمكن الوصول إليها من خلال الأجهزة المُختلفة المُتصلة بالإنترنت؛ كالهواتف المحمولة، وهذا بدوره يُساهم في التقليل من الوقت والجهد المُستهلك في الوصول إلى خدمات المُحاسبة التقليدية.

وتعد المُحاسبة الإللكترونية إحدى التطورات التي حدثت في مجال المُحاسبة والتي تقوم على حفظ جميع الحسابات على قواعد البيانات المُختلفة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى استخدام الطريقة اليدوية، حيث يتم استخدام برامج المُحاسبة الإللكترونية المُختلفة، ولقد تم اعتماد مُصطلح المحاسبة الإللكترونية وفق مجلس معايير المُحاسبة الدولية وهذا ما يدل على أهمية المُحاسبة الإللكترونية في تنفيذ أعمال المُحاسبة المتنوعة.

اولا: تعريف المحاسبة الإلكترونية:

المحاسبة الالكترونية او المحاسبة عبر الأنترنت هي تطور جديد في مجال المحاسبة هذا يعني ان جميع معاملتك ستسجل في قاعدة بيانات عبر الانترنت تمام مثل موقع الويب او مدونة الويب.

❖ أنظمة المحاسبة الالكترونية:

- (1) هي برامج يتم تخزينها علي الكمبيوتر الشركة او يتم الوصول اليها عن بعد عبر الانترنت .
- (2) تسمح لك المحاسبة الالكترونية بأعداد حسابات الدخل والمصروفات "مثل رادات الايجار او المبيعات والرواتب ونفقات الاعلان وتكاليف المورد .يمكن استخدامها ايضا الادارة الحسابات المصرفية ودفع الفواتير واعداد الميزانيات .
- (3) اعتمادا علي البرنامج تسمح لك بعض أنظمة المحاسبة ايضا بأعداد المستندات الضرائبية والتعامل مع الكشوف الرواتب وادارة تكاليف المشروع.
- (4) يمكن بشكل عام تخصيص البرنامج لتلبية احتياجات عملك .
- (5) من المهم التأكد من التدريب موظفيك وفهم كيفية استخدام برنامج المحاسبة الخاص بك بنجاح.

ثانيا: أهمية المحاسبة :

يحظى علم المحاسبة بأهمية خاصة وذلك لكونه واحداً من العوامل الأساسية التي تحدد نجاح المؤسسات؛ حيث لا يمكن إنشاء أي مؤسسة أو إنجاز أي مشروع دون وجود نظام محاسبة كامل يوضح أدق التفاصيل المالية، من هنا يمكن تلخيص.

➤ أهمية المحاسبة بمجموعة من النقاط كما يأتي:

- تعمل على تقويم ورصد نشاط المؤسسة، وتبرز أثر هذا النشاط على مكونات الذمة المالية للمؤسسة.
- تعتبر أداة لقياس الذمة المالية للمؤسسة، ولذلك فهي قادرة على تلبية ضرورات النظام الاقتصادي والجبائي والقانوني.
- تمكن القائمين على المؤسسة من معرفة الصادرات والواردات المالية فيها، وذلك عن طريق تزويدها بالتقارير المحاسبية والقوائم الدورية وغير الدورية.
- تعمل على ترجمة مجمل العمليات المجسدة لنشاطات المؤسسة في علاقاتها مع نفسها ومع محيطها، وذلك من خلال تثبيت جميع مجريات الأحداث القانونية والإدارية خلال السنة المالية الواحدة.

ثالثاً: نشأة المحاسبة الإلكترونية:

مع الانتشار الكبير لعالم الإنترنت ومع بداية الألفية الثالثة، أصبح مصطلح الأعمال الإلكترونية منتشراً بشكل كبير، وكذلك أصبح بمثابة مظلة كبيرة يوجد تحتها العديد من المواضيع، ومن أكثر المواضيع انتشاراً التجارة الإلكترونية، وبعدها تم العمل على أتمته قطاع الأعمال، وكذلك ظهر مصطلح المحاسبة الإلكترونية "Electronic Accounting" والتي أصبحت أحد أهم المفاهيم العصرية الحديثة والمعاصرة للثورة الرقمية، والتي انتشرت انتشاراً سريعاً، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي؛ حيث أنه لا يمكن الاستغناء عن التكنولوجيا في المهمات والوظائف المحاسبية؛ وذلك نظراً لفوائدها ومميزاتها والتي تنعكس بصورتها الإيجابية على أداء الشركات.

وبدايةً ظهر برنامج الإكسيل الأساسي وكان من أكثر البرامج استخداماً في عالم المحاسبة الإلكترونية، وكان الوحيد الذي يتم عن طريقه أداء العديد من الوظائف والمهام المتعلقة بالمحاسبة الإلكترونية. ومن ثم مع التطور الكبير لعالم تكنولوجيا المعلومات أصبحت هنالك العديد من البرامج الحاسوبية، والتي تُستخدم بشكل عملي والتي تُعتبر أكثر تطوراً وأكثر فعالية، وعادةً ما يتم استخدامها من قبل الشركات الكبيرة.

رابعاً: اهداف المحاسبة الالكترونية:

1. الوصول الشامل: اليوم مهما كنت تستخدم برنامج محاسبة، فكلها متصلة بالشبكة والخادم.

يمكنك الوصول والتحري من خلال جهازك اللوحي والهاتف الذكي. لذلك، سوف يمنحك

الوصول السريع للبيانات. هذه إحدى أهداف المحاسبة الإلكترونية.

2. حسن التعاون: إذا كنت عضواً في فريق قسم المحاسبة الذي يضم الكثير من الأقسام،

فيمكنك التعاون مع بعضكم البعض في المحاسبة الإلكترونية. يمكنك مساعدة بعضكم البعض

في الحفاظ على حسابات الشركة. سيتم إضافة جميع التأثيرات في البيان المالي للشركة من

خلال تعاون فريق المحاسبة هذا والجهود المشتركة.

3. التصحيح السريع والنتيجة الدقيقة: إذا كان هناك خطأ، فهناك فرصة أكبر لتصحيح خطأ

المحاسبة بسرعة لأن عدداً كبيراً من أعضاء الفريق يمكنهم الوصول إليه بسرعة. العديد من

الخبراء متخصصون للمراقبة فقط، لذلك سيحقق ذلك نتائج مالية دقيقة وحقيقية.

4. التسجيل السريع مع التكنولوجيا المتقدمة: اليوم، تريد جميع شركات برامج المحاسبة

الإلكترونية أن تصبح رقم 1 في السوق، ولكن في السوق، هناك منافسة كبيرة. لذلك، فإن

شركات برامج المحاسبة هذه تعمل بشكل أفضل من أجل الابتكار.

5. الرقابة الصارمة: الآن، من المستحيل على المتسللين اختراق قاعدة بيانات المحاسبة لأن

المسؤولين الأخلاقيين يعملون على تطوير برامج محاسبة متقدمة تقوم بأمن صارم للوصول إلى

المعلومات المحاسبية.

6. تسجيل الأعمال على نطاق واسع: اليوم هو وقت العمل الجاد وليس الكسل. لأن العمل

ينمو بسرعة. اليوم، لدى الناس الكثير من المشاريع لأن العمل قد زاد. والفضل يرجع لنظام

التشغيل الآلي للمحاسبة الإلكترونية الذي يساعد على تسجيل الأعمال أثناء زيادة حجمها.

7. التكيف مع القانون ومعايير المحاسبة: من خلال تركيب مرافق جديدة، يمكن تعديل أي

برنامج للمحاسبة الإلكترونية مع التعديلات الجديدة لأي قانون ومعايير محاسبية.

8. إمكانية التعديل: إذا كنت ستنتقل من نموذج عمل إلى نموذج أعمال آخر، يمكن لبرنامج

المحاسبة الإلكترونية الخاص بك أيضًا تغيير تكوينه.

خامسا: عناصر المحاسبة الإلكترونية:

1. المعدات

الأجهزة هي المعدات الإلكترونية التي تشمل أجهزة الكمبيوتر ومحركات الأقراص والشاشات والطابعات والشبكة التي تربطها. تتطلب معظم أنظمة المحاسبة الإلكترونية شبكة ،وهو نظام الروابط الإلكترونية هو الذي يسمح لأجهزة الكمبيوتر المختلفة بمشاركة نفس المعلومات.

2. البرمجيات

هي مجموعة البرامج التي تجعل الكمبيوتر يؤدي العمل المطلوب. يقبل برنامج المحاسبة ويعدل (يغير) ويخزن بيانات المعاملات ويولد التقارير التي يستخدمها المديرون لإدارة الأعمال. تعمل العديد من حزم برامج المحاسبة بشكل مستقل عن أنشطة الحوسبة الأخرى للنظام.

3. شؤون الموظفين

يعتبر الموظفون عاملين أساسيين في نجاح أي محاولة لأن الناس يديرون النظام. يتيح نظام المحاسبة الحديث للأفراد غير المحاسبين الوصول إلى أجزاء من النظام. تتطلب إدارة نظام المحاسبة الإلكترونية تخطيطًا دقيقًا لأمن البيانات وفحص الأشخاص في المؤسسة الذين يمكنهم الوصول إلى البيانات. يتم البحث عن الأمان باستخدام كلمات المرور والرموز التي تسمح بالوصول إلى سجلات المحاسبة.

سادسا: خصائص المحاسبة الإلكترونية:

1. **بسيطة ومتكاملة:** تساعد جميع الأعمال التجارية من خلال دمج جميع أنشطة الأعمال. قد تكون مثل هذه الأنشطة المبيعات والتمويل والشراء والمخزون والتصنيع وما إلى ذلك. كما أنها تسهل ترتيب معلومات الأعمال الدقيقة والحديثة في شكل سهل الاستخدام.
2. **الدقة والسرعة:** تحتوي المحاسبة الإلكترونية على قوالب مخصصة للمستخدمين تتيح إدخال البيانات بسرعة ودقة. وبالتالي، بعد تسجيل المعاملات، يقوم بإنشاء المعلومات والتقارير تلقائياً.
3. **قابلية التوسع:** تتمتع بالمرونة لتسجيل المعاملات مع حجم الأعمال المتغير.
4. **اعداد التقارير الفورية:** يمكنها إنشاء تقرير جودة في الوقت الفعلي بسبب السرعة والدقة العالية.
5. **الامان:** يمكن الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات الآمنة مقارنة بنظام المحاسبة التقليدي.
6. **سرعة اتخاذ القرار:** يُنشئ هذا النظام تقارير شاملة في الوقت الفعلي ويضمن الوصول إلى المعلومات الكاملة والحاسمة على الفور.
7. **الموثوقية:** يُنشئ التقرير باتساق ودقة. تقليل الأخطاء يجعل النظام أكثر موثوقية.

سابعاً: مميزات وعيوب المحاسبة الالكترونية:

بعد أن ذكرنا أبرز العيوب التي تتواجد بكثرة في البرامج المحاسبية المختلفة ينبغي أيضاً أن نقوم بذكر أهم المميزات التي تجعل من أي برنامج حسابات برنامجاً قوياً ينال ثقة مستخدميه، ومن أبرز هذه

➤ مميزات المحاسبة الالكترونية:

1. توفير تقارير لكل العمليات المحاسبية التي تتم وإخراج تلك التقارير بشكل سريع.
2. قدرة البرنامج على العمل وفقاً لدورة محاسبية.
3. يقوم برنامج المحاسبة بربط أقسام الشركة بقسم الحسابات تلقائياً.
4. أن يتوفر لدى برنامج المحاسبة المستخدم نظام صلاحية يحافظ على سرية البيانات ويمكن كل مستخدم من الوصول إلى البيانات المخصصة له فقط.
5. أن يتواجد لدى البرنامج نظام تلقائية للبيانات ويضمن لك عدم مسح أو ضياع أي بيانات.
6. احتواء البرنامج على خاصية متابعة الشيكات عند استلامها وحتى وصولها إلى البنك.
7. أن يُمكنك البرنامج من متابعة مراكز التكلفة ومتابعة سجلات الإيرادات والمصروفات.

➤ عيوب المحاسبة الالكترونية:

1. تعطل عمل البرنامج باستمرار.
2. أن يكون البرنامج بطيء مما يجعلك تستغرق وقت كبير في إتمام العمليات المحاسبية.
3. ألا يكون لدى البرنامج القدرة على إنشاء دورة محاسبية ولا يستطيع ربط كافة أقسام الشركة ببرنامج المحاسبة.
4. عدم قدرة البرنامج على إخراج التقارير بشكل سريع وعدم إخراج جميعها.
5. عدم استطاعة برنامج محاسبة شركتك على ربط أجهزة الشركة ببعضها ببعض.
6. إذا كان البرنامج يُزيل البيانات المسجلة تلقائياً في حال زيادة كميتها.
7. عدم توافر خاصية الحفاظ على صلاحية كل مستخدم برنامج المحاسبة، وبالتالي فلا يحافظ البرنامج على سرية البيانات المسجلة لديه.
8. أن يستغرق البرنامج وقت طويل في إنشاء الفواتير الخاصة بعمليات البيع والشراء.

ثامنا: الفرق بين المحاسبة الإلكترونية والمحاسبة التقليدية:

في المحاسبة ، يتم تسجيل المعاملات المالية ومعالجتها وعرضها لإنشاء بيانات مالية ، وهذا مفيد للقراء ، في اتخاذ القرارات. تقليديًا ، تتم المحاسبة يدويًا ، بواسطة محاسب مُدَرَّب ، باستخدام السجلات ودفاتر الحسابات والقسائم ، إلخ. ولكن مع التكنولوجيا الناشئة ، في الوقت الحاضر ، أصبحت المحاسبة المحوسبة في رواج ، بسبب دقتها وراحتها وسرعتها.

يعتمد كل من النظام اليدوي والمحوسب على نفس المبادئ والاتفاقيات ومفهوم المحاسبة. ومع ذلك ، فهي تختلف فقط في آليتها ، بمعنى أن المحاسبة اليدوية تستخدم القلم والورق ، لتسجيل المعاملات ، في حين أن المحاسبة المحوسبة تستخدم أجهزة الكمبيوتر والإنترنت ، لإدخال المعاملات إلكترونياً.

يمكنك العثور على اختلافات جوهرية بين المحاسبة اليدوية والمحاسبة.

➤ رسم بياني للمقارنة تعريف الاختلافات الرئيسية:

أساس للمقارنة	المحاسبة الإلكترونية	المحاسبة اليدوية
المعنى	المحاسبة المحوسبة هو نظام محاسبي يستخدم برنامج محاسبة لتسجيل المعاملات المالية إلكترونياً.	المحاسبة اليدوية هو نظام محاسبة يستخدم سجلات فعلية وكتب حساب ، لحفظ السجلات المالية.
تسجيل	يتم تسجيل محتوى البيانات في قاعدة البيانات المخصصة.	التسجيل ممكن من خلال كتاب الدخول الأصلي.
عملية حسابية	مطلوب فقط إدخال البيانات ، ويتم إجراء الحسابات عن طريق نظام الكمبيوتر.	يتم تنفيذ جميع الحسابات يدوياً.
سرعة	أسرع نسبياً.	بطيء
ضبط الإدخالات	لا يمكن إجراء تصحيح الأخطاء.	وهي مصنوعة من أجل تصحيح الأخطاء.
دعم	يمكن حفظ المدخلات من المعاملات ودعمها	غير ممكن
ميزان المراجعة	يتم توفير ميزان المراجعة الفوري على أساس يومي.	أعد عند الضرورة.
الشهادة المالية	يتم توفيرها في نقرة زر.	يتم إعداده في نهاية الفترة أو الربع

➤ الاختلافات الأساسية بين المحاسبة اليدوية والمحوسبة

يتم شرح الفرق بين المحاسبة اليدوية والمحوسبة في النقاط التالية:

- يشير الحساب اليدوي إلى طريقة المحاسبة التي تستخدم فيها السجلات المادية للمجلة ودفتر الأستاذ والقوائم ودفاتر الحسابات للاحتفاظ بسجل للمعاملات المالية. من ناحية أخرى ، تعني المحاسبة المحوسبة طريقة المحاسبة ، التي تستخدم برامج أو حزم محاسبة ، لتسجيل المعاملات النقدية ، التي تحدث للمنظمة.
- في المحاسبة اليدوية ، يمكن أن يتم تسجيل المعاملة من خلال دفتر الدخول الأصلي ، أي دفتر يوم دفتر اليومية. على العكس ، في المحاسبة المحوسبة ، يتم تسجيل المعاملات في شكل البيانات ، في قاعدة البيانات المخصصة.
- في المحاسبة اليدوية ، يتم تنفيذ جميع الحسابات ، أي الجمع والطرح وما إلى ذلك فيما يتعلق بالمعاملات يدويًا. في المقابل ، في المحاسبة المحوسبة ، ليست هناك حاجة لإجراء العمليات الحسابية ، حيث يتم إجراء الحسابات تلقائيًا بواسطة الكمبيوتر.
- في المحاسبة اليدوية ، يظل الشخص متورطًا طوال الوقت ، مع الحسابات ، لإدخال وتحديث المعاملات ، وهو أمر شاق ويستغرق وقتًا طويلاً أيضًا. مقابل ذلك ، في المحاسبة المحوسبة ، بمجرد إدخال المعاملة ، يتم تحديثها تلقائيًا في جميع الحسابات التي تتعلق بها ، وبالتالي تكون العملية أسرع نسبيًا.
- في طريقة المحاسبة اليدوية ، إذا حدث خطأ أثناء إدخال المعاملة ونشرها في دفاتر الحسابات ، فيمكن تمرير إدخال الضبط للحصول على نتائج دقيقة. علاوة على ذلك ، يتم أيضًا إدخال

قيود على التوافق مع مبدأ المطابقة ، أي يجب أن تتطابق نفقات الفترة المحاسبية مع الإيرادات

المعنية. من ناحية أخرى ، في المحاسبة المحوسبة ، يتم إعداد الامتثال لمجلة وقوائم المبادئ

• أحد مزايا المحاسبة المحوسبة التي تفتقر إليها المحاسبة اليدوية هو أنه في المحاسبة اليدوية لا

توجد طريقة لإجراء نسخ احتياطي لكافة الإدخالات والبيانات المالية ، ولكن في المحاسبة

المحوسبة ، يمكن حفظ السجلات المحاسبية وإجراء نسخ احتياطي لها.

• في المحاسبة اليدوية ، يتم إعداد ميزان المراجعة فقط عندما يكون مطلوبًا ، بينما يتم توفير ميزان

المراجعة الفورية على أساس يومي في المحاسبة المحوسبة.

• في نظام المحاسبة اليدوي ، يتم إعداد البيان المالي في نهاية الفترة ، أي السنة المالية. على

العكس ، يتم توفير البيان المالي بنقرة زر واحدة ، في نظام المحاسبة المحوسب.

تاسعا: البرامج المستخدمة في المحاسبة الإلكترونية:

عادةً ما يتم استخدام برامج المحاسبة الإلكترونية، والتي تعمل بشكل أساسي على استخدام

الأجهزة المحمولة وأجهزة الحاسوب والعديد من التطبيقات الذكية للقيام بالعملية المحاسبية

الإلكترونية، وكذلك استخدام جميع التطبيقات في المحاسبة للقيام بعمليات الإدخال والإخراج وتسجيل

وتبويب السجلات تخزينها على الأجهزة المتنوعة والعمل بها. وكذلك يتم العمل على البيانات من

خلال عمليات المعالجة المتنوعة؛ لغايات الحصول على التقارير المالية والبيانات التحليلية

والتحليلات المالية لهذه البيانات. وكذلك يتم استخدام الجداول الإلكترونية والبرامج الخاصة للتنفيذ

على أجهزة الحاسوب الإلكترونية، والتي تعمل بشكل أساسي على تسجيل القيود أو تسجيل العمليات

الحسابية الموجودة، وبعد ذلك تقوم البرامج الحاسوبية بعمل حسابات دفتر الأستاذ وكذلك حسابات

لميزان المراجعة والقوائم المالية وجميع القوائم والسجلات المحاسبية المطلوبة بطريقة إلكترونية، حيث

يوجد العديد والكثير من البرامج ومنها برامج

2. وكذلك برامج مايكروسفت “Microsoft Small Business Accounting”

3. وبرامج كويك بوكس “Quick Books”

4. وبرنامج مايوب “MYOB”

وغيرها الكثير من البرامج الحاسوبية المتنوعة والمتاحة للاستخدام أمام المحاسبين في الشركات الكبيرة والصغيرة منها، والتي تعمل على تسهيل الحسابات وتبسيطها وتوفير الوقت والجهد وكذلك توفر الأخطاء، التي من الممكن أن يقع بها الأفراد والمحاسبين بشكل عام في حال كان العمل بشكل يدو

عاشرا: اسباب استخدام المحاسبة الالكترونية:

1. السرعة في تنفيذ وتسجيل العمليات وترحيلها.

2. دقة النتائج وخلوها من الاخطاء .

3. تسهيل واحكام الرقابة علي البضائع .

4. تسهيل متابعة التغيرات في السجلات .

5. سرعة طباعة الوثائق وكشوف الحسابات .

6. القدرة علي اعطاء البيانات بصورة تحليليه متعددة

❖ المراجع :

- ابو رحمة ,سيرين صبيح (2009).السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة :
- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية .(رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية
وكلية التجارة قسم ادارة الاعمال ,غزة.
- ابو كمال ميرفت علي (2007).الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا" للمعايير الدولية
"بازل II . دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين .(رسالة ماجستير غير منشورة)الجامعة
الاسلامية ,كلية التجارة, قسم ادارة اعمال, غزة.
- البحيصي , عصام محمد (2011),دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية :دراسة
تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين ,مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات
الانسانية),المجلد(19),والعدد(2)ص1349-1375.
- البنك المركزي الاردني (2012) النشرة الاحصائية الشهرية ,النقود والبنوك-التسهيلات الائتمانية
عمان ,الاردن.
- الحسيني, فلاح والدوري, مؤيد(2000).ادارة البنوك :مدخل كمي واستراتيجي معاصر ,دار وائل للنشر.
عمان الاردن.
- الخالدي, حمد عبد الحسين راضي(2010)"تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات
الائتمانية في المصارف التجارية , دراسات تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية العراقية للمدة
2000-2008"المجلة العراقية للعلوم الادارية ,العدد(24),ص1-22 .
- عبد الخالق ,محمد(2010). الادارة المالية والمصرفية .دار اسامة للنشر والتوزيع مصر والاردن .

-الزعيم ,عبد العزيز(2006)"التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ,المجلد (28)العدد(3),ص119-210.

-الراوي ,خالد وهيب (2003).ادارة العمليات المصرفية . الطبعة الثالثة ,دار المناهج للنشر والتوزيع ,عمان, مصر.

-الزامل, نواف عليان مفلح(2004),اثر برامج الشركة المصرية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية المصرية للفترة(1995-2004).(رسالة ماجستير غير منشورة),جامعة ال البيت ,كلية ادارة المال والاعمال قسم التمويل والمصارف ,المفرق المصري.

-الزبيدي , حمزة محمود (2002).ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني .الطبعة الاولى ,مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .عمان. مصر.

- الشواربي, عبد الحميد والشواربي , محمد(207). ادارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية .المكتب الجامعي الحديث . اسكندرية .مصر.

-الطويل عمار اكرم عمر (2008).مدى اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (رسالة ماجستير غير منشورة), الجامعة الاسلامية ,كلية التجارة , قسم المحاسبة والتمويل ,غزة.

-الطيب , سعود موسى(2011)"اثر السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من تداعيات الازمة المالية العالمية ,المؤتمر الخامس للبحث العلمي بتنظيم الجمعية المصرية للبحث العلمي ,للفترة 19/11/2011/عمان ,مصر

-الظاهر مفيد ,عبد الجواد اسلام وعمر ,برهان (2007) ,العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية "مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية),المجلد (21),العدد(2)

- العاني فيصل نافع كعيد (2010).تأثير الازمة المالية العالمية على الاداء التشغيلي والمالي للبنوك المصرية .(رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة الشرق الاوسط كلية الاعمال ،قسم المحاسبة المصرية.
- العمرات ،عبدالله احمد موسي (2003) العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية .الجامعة المصرية .كلية الدراسات العليا .قسم المحاسبة .عمان.مصر
- الفليت ،خلود عطية احمد ريجان (2004).اثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة "دراسة تطبيقية علي المصارف العاملة في فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة)،الجامعة الاسلامية ،كلية التجارة ،قسم ادارة اعمال.
- اللحام ايمن اسحق (1998-2003).العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة واثرها على تعثر التسهيلات الائتمانية المباشرة واثرها على تعثر التسهيلات :دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية .
- اللوزي ،موسى ،واخرون (2011). الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية .مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع .الطبعة العربية الاولى.
- زايده دعاء محمد (2006).التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي المصرفي : دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة .(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية مصر كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل
- ظاهر ،احمد والعمرات ،عبد الله (2006) العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعثرها في المصارف التجارية المصرية ،مجلة دراسات ، العلوم الادارية ، المجلد (33)، العدد(2) ص 12
- عبد الحميد ، طلعت (1991) ادارة البنوك التجارية (الاستراتيجية والتطبيق). القاهرة ، مكتبة عين شمس .